JOBS
مجلة العلوم الأساسية
Journal of Basic Science
Print -ISSN 2306-5249
Online-ISSN 2791-3279
العدد الثامن عشر
٢٠٢٣م/١٤٤٥هـ
العدد الثامن عشر
(١)-(٢٠)

القياس وأدلته عند محمد بن يوسف إطفيش (ت١٣٣٢هـ) في شرح لاميَّة الأفْعال إنموذجا

داخل عبيس حميد الدفاعي ، أ.م.د. جمانة عبد المهدي جاسم الوائلي
جامعة واسط / كلية التربية
jumana@uowasit.edu.iq ، Kutapa24@gmail.com

المستخلص :

من يتتبع الأحْكام في شرح لاميّة الأفْعال لمحمد بن يوسف إطفيّش يجده يذكر حكم القياس بأشكال، ومفردات مختلفة جميعها تدلُّ على الحكم نفسه، وهو لم يخالف سابقيه اللّغويين في فهم القياس وطبيعة إطلاقه على اللغة، إلّا إنه انفرد في شرحه للاميَّة الأفعال بمحاولة التوسع في الشرح وفي تغيير نمط الأحكام التقويمية لا سيما القياس منها، وهذا الحكم ظهر في شرح لامية الأفعال بأشكال وصور متعددة بين من خلالها الشّارح طبيعة البنية الصرفية في الدرس اللّغوي .

الكلمات المفتاحية : الشّارح، الحكم الصرفي، الأحكام التقويميَّة .

Measurement and its evidence for Muhammad bin Yusuf Tfayyesh (d1332h) in explaining the illiteracy of verbs a model

Dakhil Abbas Hamid ALdifaeiu , Dr. Jumana Abdel-Mahdi Jassim Al-Waeli
Wasit University / College of Education
Kutapa24@gmail.com , jumana@uowasit.edu.iq

Abstract :

Whoever traces the rulings in the explanation of the illiteracy of actions by Muhammad bin Yusuf Tfayyesh finds him mentioning the rule of analogy in different forms, and different vocabulary all of which indicate the same rule, and he did not contradict his predecessors in understanding the analogy and the nature of its application to the language, except that he was unique in his explanation of the illiteracy of actions by trying to expand in the law and in Changing the pattern of calendar judgments, especially measuring ones, and this judgment appeared in the explanation of illiteracy of verbs in

JOBS
مجلة العلوم الأساسية
Journal of Basic Science
Print -ISSN 2306-5249
Online-ISSN 2791-3279
العدد الثامن عشر
٢٠٢٣م/١٤٤٥هـ

multiple forms and images through which the poet showed the nature of the morphological structure in the language lesson.

keywords : Evaluative judgments ,Morphological judgment , Explanation of the illiteracy of action .

مشكلة الدراسة :

تدور مشكلة الدراسة على معرفة طبيعة إطلاق الحكم التقويمي وعلى المعيار الذي اعتمده الشارح في إطلاق الحكم، ذلك لأنَّ الأحكام اللغوية قد تكون قائمة على تجربة الشارح اللغوية، أو من خلال قدرته وذوقه اللغوي، ولربما يكون الحكم مستندا على ما يراه الشارح مناسبا من أقوال اللغويين السابقين للمسألة التي ناقشها ومن هنا جاءت مشكلة البحث للتعرف على أُصول الأحكام التقويميَّة التي أطلقها الشارح .

أهمية الدراسة :

تكمن أهمية الدراسة في إطلاع القاريء على طريقة إطلاق الحكم التقويمي، وبيان الفوارق في الأحكام التقويمية (الصرفية) التي بينها الشارح، فالأحكام التقويمية هي التي تبين مكانة اللغة سواء أكانت مقبولة، أم مردودة، هي التي يظهر من خلالها فصاحة وصحة البنية الصرفية من عدمها ومن هنا فإن التعرف على الحكم التقويمي يعني معرفة صحة السياق اللغوي وبنيته من عدمه. حكم القياس وما يدلُّ عليه (حكم نوعي)، الذي نعني فيه ما جاء مقبولا ويقاس عليه في اللغة وهو الذي يعمل بقياسه عند أئمة اللغة ، ومن أهم الأحكام التقويمية الصرفية التي تنضوي تحت عنوانه أحكام عدة منها : حكم القياس، حكم الوجه، حكم الحد، حكم الباب، حكم الواجب، حكم الأصل، حكم المختار، حكم الأولى، حكم الفصيح .

القياس في االلغة :

القياس عند الخليل (ت١٧٥هـ): " من القَيْس مصدر قستُ. والقَيْس بمنزلة القدر(الخليل، : ٥ / ١٨٩)، وجاء في مقاييس اللغة لابن فارس (ت٣٩٥هـ): "(قَسَّ) القاف والسين معظم بابه تتبُّع الشيء (ابن فارس، ٩٦٢ : ٥ / ٩)، وكما جاء في لسان العرب، لابن منظور (ت٧١١هـ): "قاس الشيء يقيسه قيسا وقياسا، إذا قدره على مثاله (ابن منظور، ١٩٨٠ : ٥ / ٣٥٣) .

القياس في الاصطلاح :

JOBS
مجلة العلوم الأساسية
Journal of Basic Science
Print -ISSN 2306-5249
Online-ISSN 2791-3279
العدد الثامن عشر
٢٠٢٣م/١٤٤٥هـ

جاء في الاصطلاح عند الرَّماني (ت٣٨٤هـ) بأنَّ القياس: هو "الجمع بين أول وثانٍ يقتضيه في صحة الأول صحة الثاني، وفي فساد الثاني فساد الأول (الرماني، ١٩٩٠ : ٣٨)، ويقول الشريف الجرجاني (ت٨١٦هـ): " القياس في اللغة عبارة عن رد الشيء إلى نظيره... وهو الجمع بين الأصل، والفرع في الحكم (الجرجاني، ٢٠٠٦ : ١٨١). أو هو "حمل فرع على أصل بعلة،وأجراء حكم الأصل على الفرع (الأنباري، ١٩٥٧ : ٤٢) .

كما ذكره السُّيوطي (ت٩١١ هـ) في الاقتراح أنَّ: "للقياس أربعة أركان: أصل وهو المقيس عليه، وفرع، وهو المقيس، وحكم، وعلة جامعة (السُّيوطي، ١٩٨٩: ٨١)، كما قال: " القياس في العربية على أربعة أقسام:حمل فرع على أصل، حمل الأصل على الفرع، حمل نظير على نظير، حمل ضد على ضد (السُّيوطي، ١٩٨٩: ٨٥)، أو هو:"حمل مجهول على معلوم، و حمل مالم يسمع على ما سمع، وحمل ما يجدُّ من تعبيرعلى ما اختزنته الذاكرة، ووعته من تعبيرات، وأساليب كانت قد عرفت، أو سمعت (المخزومي، ٢٠٠٢ : ٢٠) .

ظهر علم اللغة على دليلين: الدليل الأول النقلي (السماع) والدليل الثاني العقلي (القياس)، فالقياس يمثل الجانب العقلي في بناء النحو، وهذا ما أشار إليه ابن ألنباري (ت هـ) بقوله : " فلو لم يجز القياس واقتصر على ما ورد في النقل من الاستعمال، لأدى ذلك إلى ألايفي ما نحص بما لا نخص، وبقي كثير من المعاني لا يمكن التعبير عنها لعدم النقل وذلك مناف لحكمه الوضع، فلذلك وجب أن يوضع وضعا قياسا عقليا لا نقليا" (الأنباري، ١٩٥٧م: ٩٩).

لا يمكن انكار القياس؛ لثبوته بالأدله القاطعة، حتى قيل في تعريف النحو بإنَّة : " علم بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب، فمن أنكر القياس فقد انكر النحو ولا نعلم أحدا من العلماء أنكر لثبوته بالدلالة القاطعة والبراهين السَّاطعة" (الأنباري، ١٩٥٧م : ٩٥، والسُّيوطي، ٢٠٠٦م : ٧٩). ولأجل ذلك ألتصق علم النحو بالقياس؛ لأنَّ " النحو كلّه قياس" (الأنباري، ١٩٥٧م : ٩٥، وينظر: السُّيوطي، ٢٠٠٦م: ٨٠).

نشأ القياس النحوي فطريًّا، متأثرا بالقياس الفقهي، وكانت مسألة محددة تلتقي فيها الأمور المتشابهة والظواهر المتقاربة، ثم يستنبط من هذه الأشباه والنظائر أُصول ومقاييس وأحكام (ينظر: الزبيدي، ١٩٨٨م: ١٥). وجاءت لفظة (القياس) مقترنة بعبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي (ت١١٧هـ) الذي يعد أول من بعج النحو ومد القياس والعلل، فكان النحو قبله يعتمد على السماع في مجمل قضاياه، وكان مستغلقا فبعجه (ينظر: الجمحي، د. ت: ١/ ١٤)، وبعده أصبح القياس

JOBS
مجلة العلوم الأساسية
Journal of Basic Science
Print -ISSN 2306-5249
Online-ISSN 2791-3279
العدد الثامن عشر
٢٠٢٣م /١٤٤٥هـ

أصلاً من أُصول الدّرس النحوي، وتمثلت هذه المرحلة بالخليل بن أحمد الفراهيدي (ت١٧٥هـ) الّذي أكثر منه وتوسع فيه، فقد عرف بتصحيح القياس، حتّى وصل إلى أيدي سيبويه ناضجا، ثم دخل القياس مرحلة التّنظير وأصبح ذا حد وشروط وأركان متأثرا ببيئة الفقهاء (ينظر: الزبيدي، ١٩٨٨م : ١٩)، ولا بد لكل قياس من أربعة أركان : أصل وهو المقيس عليه، وفرع وهو المقيس ، وحكم، وعلّة جامعة، وذلك مثل اسم أسند الفعل إليه مقدما عليه ، فوجب أن يكون مرفوعا قياسا على الفاعل، فالأصل هو الفاعل، والفرع هو مالم يسم فاعله، والحكم هو الرفع، والعل الجامعة هي الإسناد (ينظر: السُّيوطي، ٢٠٠٦م : ٨٥)، ويقسم القياس على ثلاثة أقسام: قياس علّة، وقياس شبه، وقياس الطّرد (ينظر: الأنباري، ١٩٥٧م : ١٠٥).

وقد بين علماء اللّغة المحدثين القياس، ومن ذلك ما قدّمه الدّكتور إبراهيم أنيس قائلًا: " وهو لدى القدماء الأساس الّذي نبني عليه كل ما نستنبطه من قواعد في اللّغة، أو ضيغ كلماتها أو دلالات في بعض ألفاظها " (إبراهيم أنيس، ١٩٦٦م : ٩).

وتقول الدّكتورة خديجة الحديثي: "وما القياس إلّا محاكاتنا للعرب في طرائقهم اللّغوية، وحمل كلامنا على كلامهم، ولن تتم لنا هذه المحاكاة إلّا إذا أخذنا بالقواعد اللّغوية، والنّحوية، والصّرفية التي وضعها مؤسسو النحو بعد استقرائهم الكلام العربي الأصيل (خديجة الحديثي، ١٩٩٧: ٢٢٢).

إنَّ استعمال القياس في حده لعلماء اللّغة القدماء، والمحدثين لم يكن أي فرق بينهم إلّا في تغيير، واستعمال بعض الصيغ، قال محمد سمير اللّبدي: "وقد كان القياس معتمد البصريين، و الكوفيين على السواء في بناء قواعدهم" (اللّبدي, ١٩٨٥: ١٩١.)، فالسماع، والقياس أصلان من أصول علم اللّغة العربية، وهما متقابلان في الحكم، فيقول الدكتور اللّبدي: "وكثيرا ما يستعمل القياس في مقابلة السماع، فيقال هو جار على القياس، أو شاذ عنه، أو يقال: هو شاذ في القياس فصيح في الاستعمال"(اللّبدي, ١٩٨٥: ١٩١.).

" ويبقى القياس الطّريق الطّبيعي الّذي يسلكه الدّارس من أجل استنباط الأحكام اللّغوية، والنّحويَّة" (الوائلي، ٢٠٢٠م: ٢٢٦) . ورد حكم (القياس) عند علماء اللّغة بصيغ عدّة، وألفاظ منها:

أولًا – بصيغة المفرد، وبهذه الصيغة جاء على صيغتين وهما :

أ – بصيغة الاسم، وقد جاء بالألفاظ الآتية منها: (وهو القياس) (سيبويه، ١٩٨٠م: ١٠٦/١، والمبرد، ١٩٩٤م: ٣٧/١)، و(الزّمه القياس) (سيبويه، ١٩٨٠م: ٢٢٢/٣)، و(الأقيس) (سيبويه، ١٩٨٠م: ٣١٦/٣)، و(المقيس) (ابن مالك، ١٤٢٨هـ: ٤٠، وابن مالك، ١٩٨٢م: ١٨٥٠/٤).

JOBS
مجلة العلوم الأساسية
Journal of Basic Science
Print -ISSN 2306-5249
Online-ISSN 2791-3279
العدد الثامن عشر
٢٠٢٣م/١٤٤٥هـ

ومن الأمثلة التي استعمل فيها علماء اللّغة هذه الأحكام ما جاء في كتاب الكافية الشّافية لابن مالك (ت٦٧٢هـ) في باب جمع التّكسير وما يتعلق به، فقال: " و(فعالٍ) مقيس في (فعل) و(فعلة) ما لم يضاعفا، أو تعتلُّ لامهما وذلك نحو: (جمل)، و(جمال)، و(رقبة)، و(رِقاب)" (ابن مالك، ١٩٨٢م: ٤/١٨٥٠).

ب – بصيغة الفعل، وقد جاء بالألفاظ الأتية منها: (فقس) (سيبويه، ١٩٨٠م: ٣/ ٤٠٠، والفراء، د. ت: ١/ ٥٥)، و(يقاس) (سيبويه، ١٩٨٠م: ١/ ٢٥٠)، و(قيس) (سيبويه، ١٩٨٠م: ٤/ ٤٠٦)، و(تقيس) (سيبويه، ١٩٨٠م: ٣/ ٤٠٤).

ومن الأمثلة على حكم (القياس) بصيغة الفعل ما جاء في كتاب سيبويه (ت١٨٠هـ) في باب تحقير كلّ حرف كان فيه بدل، فقال: " ومن قال هويئر فإنّه لا ينبغي له أن يقيس عليه، كما لا يقيس على من قال أبينون وأنيسان، إلّا أن تسمع من العرب شيئا فتؤديه وتجيء بنظائره ممَّا ليس على القياس" (سيبويه، ١٩٨٠م: ٣/ ٤٥٧).

ثانيا – ورد حكم (القياس) مقترن مع الأحكام التّقويميّة الأُخرى مثل: (القياس والصّواب) (المبرّد، ١٩٩٤م: ١/ ٩٠)، و(وهو الوجه والقياس) (سيبويه، ١٩٨٠م: ١/ ٢٩)، و(القياس والأصل) (سيبويه، ١٩٨٠م: ٣/٣٠٣، والمبرد، ١٩٩٤م: ١/٩١)، و(أحسن وأقيس) (المبرد، ١٩٩٤م: ٣/٥١)، و(الأكثر والأقيس) (سيبويه، ١٩٨٠م: ٣/٧٥٢) .

ومن الأمثلة على القياس المقترن مع الأحكام التّقويميّة الأخرى ما جاء في كتاب سيبويه في باب تكسير الواحد للجمع، فقال: " فإن بني المضاعف على فعال، أو فعول، أو فعلان، أو فعلان فهو القياس، كما جاء المضاعف في باب فعل على قياس غير المضاعف. فكلُّ شيءٍ دخل المضاعف ممَّا دخل الأول، فهو له نظير.وقالوا: الحجار، فجاءوا به على الأكثر، والأقيس، وهو في الكلام قليل" (سيبويه، ١٩٨٠م: ٣/٥٧٢).

أنواع القياس :

يمكن بيان أنواع القياس من خلال الأطلاع على كتاب الخصائص لابن جني (ت ٣٩٢هـ) وكما يأتي:

١- حمل الفرع على الأصل: ومن أمثلته قياس الجمع على المفرد، إعلالًا وتصحيحا، وذلك كقولهم: قيم، و ديم في: قِمة، وديمة، وزوجة، وثورة في زوج، و ثور؛ فقد أعلّت الواو في الجمع،

JOBS
مجلة العلوم الأساسية
Journal of Basic Science
Print -ISSN 2306-5249
Online-ISSN 2791-3279
العدد الثامن عشر
٢٠٢٣م/١٤٤٥هـ

قياسا على إعلالها في المفرد، فإذا صحت عين المفرد صحت عين الجمع قياسا عليه (ابن جني، د. ت: ١/١١٢).

٢- حمل الأصل على الفرع: جاء في كتاب الخصائص لابن جني (ت٣٩٢هـ) : " هذا فصل من فصول العربيَّة طر يف؛ تجده في معاني العرب، كما تجده في معاني الإعراب. ولا تكاد تجد شيئا من ذلك إلّا والغرض فيه المبالغة" (ابن جني، د. ت: ١/٣٠٠). ومن أمثلة التي ذكرها ابن جني عدم إضافة اسم الفاعل إلى فاعله قياسا على عدم إضافته إلى فاعله المضمر؛ إذ إنَّ الأصل في اسم الفاع ل عدم إضافته إلى فاعله مضمرا كان، أو مضهرا، إلّا إذا كان غير متعدًّ، وقصد بثبوت معناه، فإنَّه يعامل معامله الصفة المشبهة وتسوغ إضافته إلى مرفوعه (ابن جني، د. ت: ١/٣٠٤).

٣- الحمل على النظير: من الأمثلة التي جاءت عند ابن جني (ت٣٩٢هـ) في كتاب الخصائص :"فإن ضام الدليل النظير فلا مذهب بك عن ذلك؛ وهذا كنون عنتر. فالدليل يقضي بكونها أصلاً، لأنها مقابلة لعين جعفر والمثال أيضا معك وهو فعلل وكذلك القول على بابه. فاعرف ذلك وقس" (ابن جني، د. ت: ١/١٩٨).

٤- الحمل على النقيض: جاءت الأمثلة عند ابن جني (ت ٣٩٢هـ) في اجتماع المذكر والمؤنث في الصفة المذكرة، مثل: (رجل خصم)، و (امرأة خصم)، و(رجل ضعيف)، و(امرأة ضعيف)، ومن ذلك أيضا إجراء (كم) مجرى (ربَّ)، وإجراء بعض الأبنية مجرى نقيضها في المعنى عند العرب، من ذلك قولهم: (طويل) فجاءوا به على وزن (قصير)، وكذلك (قائم وقاعد)، و(نهض وجلس)، و(خفيف وثقيل) . (ابن جني، د. ت: ٢/ ٢-٢).

أدلّة محمد بن يوسف إطفيش في شرح لاميَّة الأفعال :

إنَّ السماع هو المصدر الأول للإستدلال، لايقدَّم عليه غيره، وفي ذلك يقول ابن جني (ت٣٩٢ هـ) : "واعلم إنك إذا أداك القياس إلى شيء ما، ثم سمعت العرب قد نطقت فيه بشيء آخر على قياس غيره فدع ما كنت عليه إلى ما هم عليه" (ابن جني، د. ت: ١/١٢٥)، ومع مكانة القياس فإنَّ السماع إذا ورد أبطَله (البغدادي، ١٩٨٦م: ٨/٤٢١)، قال سيبويه (ت١٨٠هـ): " ولو أنَّ القياس لم تكن العرب الموثوق بعربيتها تقوله لم يلتفت إليه" (سيبوية، ١٩٨٠م: ٢/ ٢٠).

والنقل مصطلح ارتضاه الأنباري (ت٥٧٧هـ)، وعبر عنه غيره ب(السماع) ، ويعرفه بأنَّه : " الكلام العربي الفصيح المنقول بالنقل الصحيح الخارج عن حد القلّة إلى حد الكثرة" (الأنباري، ١٩٥٧م: ٨١).

JOBS
مجلة العلوم الأساسية
Journal of Basic Science
Print -ISSN 2306-5249
Online-ISSN 2791-3279
العدد الثامن عشر
٢٠٢٣م/١٤٤٥هـ

يرى محمد عيد: "أنَّ دارسي اللُّغة كان ينبغي لهم أن يستمدُوا مادّة دراستهم من مصادر أربعة هي: القرآن والحديث وما وثقه العلماء من النثر العادي، أو الفني وما رووه من الشعر"(محمد عيد، ١٩٨٨م: ٩٩). " إنَّ اللُّغة كأي ظاهرة اجتماعيَّة عرضة للتّطور المطّرد في عناصرها المختلفة، أصواتها، وتراكيبها، وصيغ الكلمات ودلالاتها"(الزاملي، ٢٠١٤م: ٧٢).

وقد سلك محمد بن يوسف إطفيش منهج سابقيه في اعتدادهم بالسماع، وتقديمهم له على غيره من الأدلة، ومن مصادر السماع عنده :

١- احتجاجه بالقرآن الكريم وقراءاته :

ويفرق الزّركشي (ت٧٩٤هـ) بين القرآن والقراءات، فيقول : "القرآن والقراءات حقيقتان متغايرتان، فالقرآن الوحي المنزل على محمد (صلى الله عليه وآله وسلم) للبيان والإعجاز، والقراءات هي اختلاف ألفاظ الوحي المذكور في كتابة الحروف، أو كيفيتها من تخفيف، أو تثقيل، أو غيرهما"(الزركشي، ١٩٨٨م: ٣١٨/١) .

وقد اعتمد محمد بن يوسف أطفيش على القرآن الكريم مصدرا أساسيا للاحتجاج، فشواهده من القرآن الكريم تتصدر سائر مصادر السماع، وتزيد على شواهد الشّعر بأكثر من الضعف، وهذا خلاف المعهود ، " ففي أي كتاب نحوي نقرأ نجد الشّواهد الشّعرية هي الأكثر، فآيات القرآن الكريم، فشيء من الحديث النبوي، وقليل من الأمثال والحكم، ونبذ من كلام العرب"(النّايلة، ١٩٧٦م: ٢٩/١)، وما كان ذلك من الندحاة إلّا لأنّهم " اعتمدوا اعتمادا كليا على الشّعر، ولا سيما الجاهلي منه"(النّايلة، ١٩٧٦م: ٢١٩/١).

بل قد يحتجُّ بغير قراءة الجمهور في الردّ على بعض الأحكام اللّغوية، من ذلك قراءة ئيك ك ك ئى (الضحى، من الآية: ٣) بالتخفيف، احتجَّ بها مع حديثين شريفين على أنَّ الفعل (ودع) ماضي (يدع) غير مختص بالضرورة؛ لوروده في هذه القراءة، (إطفيش، ١٩٨٦م: ٣١٧/٤) ويسعى محمد بن يوسف إطفيش من وراء الاستدلال بالقراءة وغيرها إلى إثبات أنَّ ماضي (يدع) وارد في النثر كما هو وارد في الشعر، وليس خاصا بضرورة الشّعر، وأنَّ العرب استعملته في كلامها، لكن " قليل ماينطقون بغير أمره ومضارعه"(إطفيش، ١٩٨٦م: ٣١٨/٤). ومنهجه متباين في نسبة القراءة إلى قارئها فأحيانا ينقل إجماع القرَّاء(إطفيش، ١٩٨٦م: ٢٢١/١)، أو جمهورهم(إطفيش، ١٩٨٦م: ٣٥٨/٢)، أو كثيرهم(إطفيش، ١٩٨٦م:١٠٠/٣)، أو اتفاق القراءات السبع، وقد لا يذكر اسم القارىء، أو نوع القراءة، ويكتفي بقوله: وقرِىء، كما في النص الأتي: " ومن معاني فاعل التّكثير

JOBS
مجلة العلوم الأساسية
Journal of Basic Science
Print -ISSN 2306-5249
Online-ISSN 2791-3279
العدد الثامن عشر
٢٠٢٣م /١٤٤٥هـ

ك(فعل) بالتّشديد نحو: ﭐ ﭑ ﭒ ﭓ ﭔ(إطفيش، ١٩٨٦م: ١٩) وقُرِىء: (بعّد)(ابن مجاهد، د.ت): بالتّشديد"(إطفيش، ١٩٨٦م) ، أو قوله : "قرأ بعضهم"(إطفيش، ١٩٨٠م: ٢٧).

إنَّ محمد بن يوسف إطفيش مع كثرة الشّاهد القرآني عنده؛ إلّا أنَّ منهجه في الاستشهاد به لم يختلف عن منهج من سبقه، فالقراءة مقيسة إن وافقت الكثير الشّائع من كلام العرب، وإلّا فهي شاذّة، أو نادرة؛ حتى إن كانت قراءة صحيحة من القراءات السبعة.

فمن القراءات التي جاءت عنده على القياس قراءة عبد الله بن عامر اليحصبي الشّامي (ت١١٨هـ)، وحمزة بن حبيب الزيات الكوفي (ت١٥٦هـ)، وعاصم بن أبي النجود الأسدي الكوفي (ت١٢٧هـ)، وهم من القرَّاء السبعة، وذلك في فتح العين من مضارع الفعل (حسب)(ابن مهران، ١٩٨١م: ١٥٤) المكسور العين، كقوله تعالى : ﭐ ﭑ ﭒ ﭓ ﭔ(الهمزة، الآية:٣)، أما كسر العين من هذا المضارع فهي " لغة الحجاز، وهو شاذ قياسا ، فصيح استعمالاً"(إطفيش، ١٩٨٦م: ٢١٩/١). يرى الجوهري (ت٣٩٣هـ.) في الصحاح أنَّ كلَّ فعل مكسور العين في الماضي يجب أن يكون مفتوح العين في المضارع؛ فإن جاء بالكسر في المضارع، فهو شاذّ نادر.(الجوهري،١٩٨٧م:١١١/١-١١٢،مادة، ح س ب) تقول الدكتورة جمانة: " وبناء على ما حدده الجوهري من اللّغات فإنَّ الأفعال الأربعة هي: (حسب يحسب)، و(بئس يبئس)، و(يئس ييئس)، و(نعم ينعم)، بالكسر على لُغة عليا مضر"(الوائلي،٢٠١٧م :١٢٦). وتقول ايضا: "تعد أغلب أفعال البابَ السّادس من الأفعال القليلة المختلف فيها، والتي تنسب لأكثر من باب من الأبواب الصرفيَّة"(الوائلي،٢٠١٧م :١١٦).

٢- احتجاجه بالحديث الشّريف :

الحديث الشّريف وهو مصدر سماعي: " أقوال النبي (صلى الله عليه وآله وسلم)، وأقوال الصحابة التي تروى أفعاله، وأحواله، أو ما وقع في زمنه، وقد تشتمل كتب الحديث على أقوال التّابعين أيضا"(الأفغاني،١٩٦٣م : ٤٦). وقد شكل الاحتجاج بالحديث النبوي الشّريف قضية عند علماء اللّغة في القرن السّابع الهجري وما بعده؛ وذلك على أثر انتقاد ابن الضّائع (ت٦٨٠هـ)، وابن خروف (ت٦٠٩هـ)(السُّيوطي،١٩٨٩م :٤٥)، وتابعه على ذلك تلميذه أبو حيان (ت٧٤٥هـ) في انتقاده لابن مالك (ت٦٧٢هـ)(السُّيوطي ١٩٨٩م:٤٥)، الّذي توسع في الاستشهاد بالحديث فشكل بذلك مذهبا يجيز الاستشهاد بالحديث مطلقاً. وعلى ذلك يقول محمد عيد: "وكأنّما أصبح أمرا مسلما ألا يناقش هذا الموقف الموروث المتعارف، حتى كان ابن مالك (ت٦٧٢هـ) في القرن السّابع الهجري !!

JOBS
مجلة العلوم الأساسية
Journal of Basic Science
Print -ISSN 2306-5249
Online-ISSN 2791-3279
العدد الثامن عشر
٢٠٢٣م/١٤٤٥هـ

فاعتمد على الحديث مخالفاً في ذلك عرف من سبقوه وناقش بذلك كثيرا من آراء السَّابقين عليه، وعند ذلك فقط برزت فكرة الاستشهاد بالحديث موضوعا جديرا بالبحث والنظر"(محمد عيد،١٩٨٨م :١٠٩).

أما الاحتجاج بالحديث الشّريف عند محمد بن يوسف إطفيش، فقد جاء عنده بطرائق عدة على الرغم من العدد القليل من الأحاديث التي أوردها في شرحه للاميَّة الأفعال والتي بلغت تسعة وعشرون حديثًا، وهذا العدد قليل إزاء كثرة شواهده القرآنية، والشّعرية، وهذا يؤكد قلّه اعتماده عليه، وهذه القلّة ظاهرة على الآثار النحوية، والصرفية التي سبقته.

أمّا حجيته في اللّغة في شرحه للاميَّة الأفعال، فقد اقتصر على الاحتجاج للفظة وردت في نص الحديث الشّريف، أو يكون الاحتجاج لبيان معناها، فنتائجه جزئية، لا تعمم حكما، ولا تبني قاعدة.

فمما جاء لبيان معنى لفظة تمثله للوزن (افعللَّ) من أوزان الأفعال المزيدة بالفعل (كفهرَّ)، ثم وضح معناه في سياق الحديث النَّبوي الشّريف : " و(كفهرَّ الرجل) تجهَّم، وفي الحديث : ((إذا لقيت الكافر فالقه بوجه مكفهرٍ))(الطّبراني،١٩٨٣م : ١١٢/٩)؛ أي غير منبسط". وبيانه معنى الألفاظ بشاهد من الحديث على هذه الشاكله وارد في مواضع أخرى من شرحه(إطفيش، ١٩٨٦م: ٢٧١/٢، ٩٤، ٨٦/٣، ٢٠٢).

أمَّا الاحتجاج بالحديث الشّريف في المسائل الصّرفية، فقد أخذ منحى أعمق من الاحتجاج به في اللّغة، إذ يعتمد الشّارح عليه هنا في ترجيح الأقوال النحوية, والصرفية، وتقرير قواعدها.

ومن المسائل الصرفية ما ورد في وزن (تمفعل) من أوزان الأفعال المزيدة، إذ استشهد له بالفعل (تمرأى) في قوله: " ومن ذلك (تمرأى) وفي الحديث : ((لايتمرأى أحدكم في الماء))... ومعنى (تمرأى) في الماء رأى وجهه مثلا في الماء، كما يراه في المرآة، وتمرأى نظر فيها"(إطفيش، ١٩٨٦م: ٢٩٦/٢).

وقد أورد أيضا الحديث النبوي: ((إنَّ الله كتب الاحسان على كلّ شيء فإذا قتلتم فأحسنوا القتله))(النيسابوري،د. ت:١٥٤٨/٣) في مجيء اسم الهيئة على وزن (فعلة) قياسا، وكذا الحديث النبوي: ((كاستتار البدرِ)) في وصف النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) وقد أورده في كثرة حذف التّاء مع الإضافة في مصدر مازاد على الثّلاثة على وزن استفعال(إطفيش، ١٩٨٦م: ٣٨٤/٤-٣٨٥).

أمَّا موقفه من الأحاديث التي خالفت المطّرد من كلام العرب، وقد لجأ محمد بن يوسف إطفيش (ت١٣٣٢ هـ) في ذلك إلى تأويل الحديث صونا للقاعدة المقيس عليها، في حديثه عن الفرق بين اسم

JOBS
مجلة العلوم الأساسية
Journal of Basic Science
Print -ISSN 2306-5249
Online-ISSN 2791-3279
العدد الثامن عشر
٢٠٢٣م /١٤٤٥هـ

الفاعل والصفة المشبهة في مسألة: هل الفعل ينصب على التشبيه بالمفعول به؟، فمحمد بن يوسف إطفيش لايرى ذلك، فقال : "وهذا يأباه كثير؛ بناء على أنَّ النصب على التشبيه لايكون في الأفعال"(إطفيش، ١٩٨٦م:٣/١٨٨)، ويفهم من هذه القاعدة أنَّ الفعل إما أنَّ يكون لازما فيكتفي بفاعله، أو متعديا فينصب مفعولا به، وإثباتا لهذه القاعدة عمد إلى تأويل حديث : " إنَّ امرأة كانت تهرق الدماء"، بنصب (الدماء)، والفعل (تهراق) بفتح تائه للبناء على الفاعل، أو بضمها للبناء على المجهول(إطفيش، ١٩٨٦م:٣/١٨٨). ويستنتج مما سبق أنَّ الحديث النبوي الشريف على قلته كان له حضور بارز في بعض القضايا الصرفية عند محمد بن يوسف إطفيش.

٣- احتجاجه بالشعر :

إنَّ أغلب علماء اللغة ومؤلفوا كتب الصرف، والنحو القدماء، والمحدثين اعتمدوا بشكل اساسي على الشعر؛ لأنَّه المصدر الغالب بعد القرآن الكريم. و"هذا ما يطلق عليه في دراسة اللغويين، والنحاة أنَّه (كلام العرب) وقد اعتمد على ذلك علماء اللغة اعتمادا أساسيا في استنباط القواعد والاحتجاج لها، وبصرف النظر حاليا عن الزمن الذي حدد لذلك والقبائل التي أخذ عنها"(محمد عيد، ١٩٨٨م:١١٤).

والاحتجاج بالشعر عند محمد بن يوسف إطفيش يقع في المرتبة الثانية بعد القرآن الكريم والقراءات في عدد مرات الاحتجاج به، فقد احتج بنحو أربعة وثلاثين ومائة شاهد شعري .

وجاءت الشواهد الشعرية لدى محمد بن يوسف إطفيش لمختلف عصور الاحتجاج، فمن عصر قبل الإسلام امرؤ القيس (ت٥٤٠م)، وزهير بن أبي سلمى (ت٦٠٦م)، وعنترة بن شداد (ت٦٠٨م)، وأمية بن الصلت (ت٥هـ)، ومن المخضرمين، حسان بن ثابت (ت٤٠هـ)، والعباس بن المرداس (ت١٨هـ)، وأنس بن زنيم (ت٦٠هـ)، ومن الإسلاميين جرير (ت١١٠هـ)، والفرزدق (ت١١٠هـ)، والأحوص (ت١٠٥هـ). أما شواهده الشعرية شملت فروع اللغة المختلفة، لكن أكثرها كان للاستشهاد الصرفي، وهذه الكثرة تتفق وغالب مادة الشرح، ومن ذلك ما استدل به بقول زهير بن أبي سلمى (ت٦٠٦م):

فأقسمت جهدا بالمنازل من منى وما سحفت فيه المقادم والقمل(فاعور،١٩٨٨م :٨٣)

على أنَّ (سحفنية) مصدر على وزن (فعلنية)، ثلاثي الأصل بزيادة النون، من "سحف رأسه" أي: حلقه(إطفيش، ١٩٨٦م: ٤/٢٨٥-٢٨٦)، خلافا لسيبويه الذي رأى أنَّه رباعي الأصل على وزن (فعليَّة)، فالنون أصلية عنده(سيبويه، ١٩٨٠م: ٤/٢٩٤).

JOBS
مجلة العلوم الأساسية
Journal of Basic Science
Print -ISSN 2306-5249
Online-ISSN 2791-3279
العدد الثامن عشر
٢٠٢٣م/١٤٤٥هـ

كما جاء بالشاهد الشّعري أيضا لإيراد لغة من لغات العرب، كالمضارع المضاعف المجزوم مطلقاً وأمره يدغمان في لغة تميم، ومنه قول جرير (إطفيش، ١٩٨٠م: ١٤/٢):

فغُضَّ الطَّرفَ إنَّك من نميرٍ (فلا كعبا بلغتَ ولا كلابا) (محمد حبيب، د. ت:٨٢١/٢)

كما أورد أبياتا لشعراء لا يحتج بهم، كالإمام الشّافعي (ت٢٠٤هـ)، وابن دريد (ت٣٢١هـ)، أبي الطّيب المتنبي (ت٣٥٤هـ)، والشّاعر المهذّب (ت٥٦١هـ)(إطفيش، ١٩٨٦م: ٣٣٩/٩٤،٤/٢).

والظّاهر أنّه ذكر أبياتهم على سبيل التّمثيل لا الاستشهاد.

موقف محمد بن يوسف إطفيش من الضرورة الشّعرية :

في تعريف الضرورة الشّعرية ذهب الجمهور إلى أنَّ: " الضرورة ما وقع في الشّعر، مما لا يقع في النثر، سواء كان للشاعر عنه مندوحة أم لا"(الآلوسي،١٣٤١هـ :٦)، أما مذهب ابن مالك (ت٦٧٢هـ) فيها أنّها : " ما يضطرُّ إليه الشّاعر، ولا يجد عنه مندوحة، أي مخلصا"(ابن مالك، ١٩٨٢م:٣٠٠/١).

أمَّا محمد بن يوسف إطفيش فلم يفصح في الشّرح عن رأيه في مفهوم الضرورة الشّعرية، لكن يمكن أن يتبيَّن رأيه من خلال مناقشتة الشّواهد الشّعرية، إذ يظهر أنّه يميل إلى رأي الجمهور، من ذلك أنهم حملوا على الضرورة تلك الشّواهد التي ورد فيها اسم المفعول من (يدع)، كقول خفاف بن ندبة (ت٢٠هـ)(إطفيش، ١٩٨٦م:٣١٧/٤)(إطفيش/١٩٨٦م: ٣١٧/٤):

إذا ما استحمَّت أرضه من سمائه جرى وهو مودوعٌ وواعد مصدق(شرَّاب، ٢٠٠٧م:١٨٧/٢)

لكن محمد بن يوسف إطفيش يرى أنّه غير مختص بالضرورة؛ لأنّه ورد في غير الشّعر، وقد أورد لذلك قراءة قوله تعالى: ﴿ئى ک ک ک ئى﴾ (الضحى، من الآية:٣)بالتخفيف، ثم استنتج من ذلك أنّه: "ورد (مودوع) في غير الضرورة. فبالحديثين والقراءة تعلم أنَّ الماضي والمصدر كنحوهما، لا يختصان بالضرورة، وإن توهمه بعضهم"(إطفيش، ١٩٨٦م:٣١٨/٤). فالشّارح يرى أنَّ (مودوع) لا ضرورة فيها؛ بحجة أنّه ورد في غير الشّعر(إطفيش، ١٩٨٦م:٣١٨/٤)، عوَّل محمد بن يوسف إطفيش على الضرورة الشّعرية في تخريج الشّواهد التي خالفت المطّرد، من ذلك قول الشّاعر :

وهي تنزّي دلوها تنزيا (كما تنزّي سهلةٌ صبيا)(شرَّاب، ٢٠٠٧م:٣٧٢/٣)

عد حذف التاء من المصدر (تنزيا) ضرورة، وقياسه بالتاء (تنزية)(إطفيش، ١٩٨٦م: ٧٥/٣).

٤- احتجاجه بالنثر من لغات العرب وأقوالهم وأمثالهم :

JOBS
مجلة العلوم الأساسية
Journal of Basic Science
Print -ISSN 2306-5249
Online-ISSN 2791-3279
العدد الثامن عشر
٢٠٢٣م /١٤٤٥هـ

الشّواهد النّثرية نوعين : اللّغات الأدبية، ولغة التّخاطب، ولكل منهما سمات وضوابط، فاللّغة النّثرية الأدبية هي : "ما جاء في شكل خطبة، أو وصية، أو مثل، أو حكمة، أو نادرة، وهذا يعدُّ من آداب العرب الهامة، ويأخذ في الاستشهاد به مكانة الشّعر وشروطه"(أحمد مختار،١٩٨٨م :٥٠).

أمَّا لغة التّخاطب فهي : " ما نقل عن بعض الأعراب، ومن يستشهد بكلامهم في حديثهم العادي، من دون أن يتحقق له من التّأنق والذّيوع مثل ما تحقق للأول، وقد وضع اللّغويون شروطًا تشمل الزمان والمكان بالنسبة لهذا من المادة"(أحمد مختار، ١٩٨٨م: ٥٠).

وقد احتج محمد بن يوسف إطفيش بمنثور العرب في لغاتهم، وأقوالهم، وأمثالهم، فكانت لغات العرب وأقوالهم في شرحه تمثل النمط التّخاطبي، وأمثالهم تمثل النمط الأدبي، فقد تناثر في الشّرح كثيرا إطلاق الأحكام على اللّغات، فثمة لغة فصحى، وأفصح، وفصيحة، وضعيفة، ورديئة، وشاذة، كقوله متحدثًا عن ضبط حرف المضارعة من الفعل المضارع : " وأمَّا إذا اتصل بالرُّباعي فقد تقدم أنَّه يضم اتفاقا، وذلك لغة أهل الحجاز قريش وكنانة، وهي الفصحى"(إطفيش، ١٩٨٦م:٣/٦٠). أمَّا إذا كانت اللّغتان قُرِئ بهما معا فالقراءة الموافقة للغة الحجاز هي الفصحى لديه، كما في مسألة المضارع المبدوء بالتّاء، فإنَّ له ثلث لغات، منها الفتح، وقد عدّها الشّارح اللّغة الفصحى؛ لأنها لغة الحجازيين، فقال عنها : " وهي اللّغة الفصحى... وهي لغة الحجازيين"(إطفيش، ١٩٨٦م:٣/٦٠).

وأمَّا رأي محمد بن يوسف إطفيش في آثارة قضية اللّغة التي نزل بها القرآن الكريم، حين اعترض رأيا أورده للشيخ خالد الأزهري مفاده أنَّ القرآن الكريم نزل بلغة الحجاز، فيتعقبه محمد بن يوسف إطفيش بقوله: "قلت :لم ينزل بلغتهم فقط، بل نزل بعضه بلغتهم، وبعضه بلغتهم ولغة غيرهم، مثل: (يشاقق) بالفك، و(يشاق) بالإدغام"(إطفيش، ١٩٨٦م:٢/٥٨).

أمَّا حمله بعض الصيغ الفعلية الخارجة عن الأصل المقيس وحملها على باب تداخل اللّغات، ففي ردَّه على بحرق الحضرمي (ت٩٣٠ هـ) يقول: "حكي في القاموس يأبِي بالكسر والياء في المضارع وهو قياس أبى بالفتح فإذا قيل إبى يأبى بفتحهما، أو بكسرهما، فمن تداخل اللّغتين وإذا علمت هذا ظهر لك بطلان قول من قال بشذوذ يأبى بالفتح كصاحب فتح الأقفال تبعا لغيره"(لإطفيش، ١٩٨٦م:١/٢٧٥). ومما حمله أيضا على باب (تداخل اللّغات): (لَبِبت تلبُّ) بكسر عين الماضي وضمها في المضارع، مع أنَّ الأصل في المضاعف المكسور العين فتحها في مضارعه(إطفيش، ١٩٨٦م:١/٢٠٦)، وكذا وزن الماضي المجرد (فعِل)، جاءت منه أفعال مضارعة

JOBS
مجلة العلوم الأساسية
Journal of Basic Science
Print -ISSN 2306-5249
Online-ISSN 2791-3279
العدد الثامن عشر
٢٠٢٣م/١٤٤٥هـ

على وجهين: فتح عينها قياساً، وكسرها شذوذًا، ك(حسب)، فتعقّب محمد بن يوسف إطفيش القول بشذوذها بأنَّه: "قد يقال لا شذوذ في الكسر... فذلك من تداخل اللّغات"(إطفيش، ١٩٨٦م:١/٢٢٣).

أمَّا الاحتجاج بأمثال العرب: أمَّا الاحتجاج بأمثال العرب عند محمد بن يوسف إطفيش، فقليلة مقارنة بالشّواهد القرآنية والشّعرية، كما هو معهود عند من سبقه، وقد ساقها في شرحه لأغراض لغوية، ونحوية، وصرفية، فالمثل العربي: " الرَّشف أنفع"(ابن سلام،١٩٨٠م:١/٤٣)، أورده الشّارح لتوضيح معنى الفعل (ترهشف) على وزن (تفعل)، في قوله : "(ترهشف) الشّراب؛ إي رشفه؛ أي: أمتصَّه، وفي المثل: (الرَّشف أنفع)؛ أي: مصُّ الماء قليلاً أسكن للعطش، وترهشف ورشف: مصَّ الشفة مقبلاً بتشديد الباء، ورشف الإناء: استقصى شرابه"(إطفيش، ١٩٨٦م:٣/١٣-١٤). وفي باب المصدر الميمي، واسمي الزّمان والمكان تطرق لمسألة نحوية في الأمثال العربية، في قولهم " هو منّي مقْعد القابلة، ومزجر الكلْب، ومناطّ الثُّريَّا ، ومقْعد رابيء الضِّرباء"(سيبويه، ١٩٨٠م:١/٤١٢-٤١٤)، فوافق جمهور النحاة على أنَّ تلك الظّروف المكانية (مقعد ومزجر...) شاذة؛ لأنَّ العامل فيها ليس من لفظها(إطفيش، ١٩٨٦م:٤/٣٩٧).

أمثلة حكم القياس عند محمد بن يوسف إطفيش :

من يتتبع الأحكام في شرح لامية الأفعال لمحمد بن يوسف إطفيش يجده يذكر حكم القياس بأشكال، ومفردات مختلفة جميعها تدلُّ على الحكم نفسه، فقد ورد عنده بصيغ عدّة منها:

أولا- بصيغة الاسم، ومن هذه الصيغ، والأحكام، مثل: (القياس)، (محمد إطفيش، ١٩٨٦م: ١/ ١٥، ٢٥٢،٢٩٥، ٩/ ٢، ٣٣)، و(أقيس)، (محمد إطفيش، ١٩٨٦م: ١/ ٧٠)، و(المقيس)، (محمد إطفيش، ١٩٨٦م: ١/ ١٢٣)، و(هذا نوع مقيس)، (محمد إطفيش، ١٩٨٦م: ١/ ١٨٦)، و(إذ ذاك قياسها)، (محمد إطفيش، ١٩٨٦م: ١/ ٢٦٦)، و(وافق القياس)، (محمد إطفيش، ١٩٨٦م: ١/ ٢٩٦)، و(موافق للقياس)، (محمد إطفيش، ١٩٨٦م: ١/ ٢٩٦)، و(القياسي). (محمد إطفيش، ١٩٨٦ : ١ /١٥) ومن جوانب إطلاق حكم القياس عند محمد بن يوسف إطفيش(ت١٣٣٢هـ) من خلال استقراء شرح لاميَّة الأفعال عنده تبين إنَّ إطلاق حكم القياس يمكن أن يقسم إلى اتجاهات عدة :

الاتجاه الأول: بإطلاق حكم القياس الّذي ذكره الشّارح مع ما يقابله بالشّذوذ وبالاستعمال، أي إنَّ الشّارح في هذا المطلب يذكر المفردة مع ما يخالفها من حكم، فيذكر الكلمة بحالة القياس ثم ما يقابل نفس الكلمة بحالة الشذوذ، أو ما يخالف القياس، ومن هذه الأمثلة قوله: " ما ورد بالضم على

JOBS مجلة العلوم الأساسية
Journal of Basic Science
Print -ISSN 2306-5249
Online-ISSN 2791-3279
العدد الثامن عشر
٢٠٢٣م /١٤٤٥هـ

القِياس، وبالكسرِ على الشّذوذ، وهو على خمسة ألفاظ: هرَّ زيدٌ الشّيءِ يهرُّ بِضمِ الهاء نقلاً عن الرَّاء المدغمة الأولى، وهو القياسي، وبكسرِها لذلك على الشّذوذ. شدَّه يشدُّه بالضم قياسا، والكسر شذُوذا. علّه يعلّه بالضمِ على القيّاس، ويعلّه بالكسرِ على الشِّذوذ . بتَّ الشيء يبتّه بالضم على القياسِ، وبِالكسرِ على الشّذوذ. نم الحديث ينمه بالضّمُّ قياسا، وينمُّه بالكسرِ شذوذا".(محمد إطفيش ، ١٩٨٦: ٢ / ١٠ – ١٢) .

نلحظ أن أطلاق حكمِ القيّاس عند محمد بن يوسف إطفيّش على ما ورد بالضّم على القياس، وبِالكسرِ على الشّذوذ، كان مطَابق لحكمِ ابن النّاظم (ت٦٨٦ هـ)، في خلاصة الأقوال (ابن النَّاظمِ: ٢٠٠٦ : ٣٣)، وكذلك لحكمِ بحرق اليمني (ت٩٣٠ هـ)، في كتابه فتحِ الأقفال (بحرق اليمنِي، ١٩٩٣ : ٧٨ –٧٩)، و حمد الصَّعيدي (ت١٢٥٠ هـ) في كتابه فتح المتعال (حمد الصعيدي ، ٢٠٠٢ :٢٠٥).

وبموضعٍ آخر يقول:"احفظْ الوجهين الضمِ شذُوذًا، والكسر قياسا في عين مضارعِ هذه الأفعالِ الثّمانية عشر المفتوح عينها المضاعفة اللّازمة وهي: صدَّ عن الشّيءِ يصدُّ بالكسرِ والضمِ أي أعرض عنه، وصدَّ منه ضجَّ، وبالوجهين قرىء قوله تعالى: ﭐﱡﭐ ﳓ ﳔ ﳕ ﳖ ﳗ ﳘ ﱠ (سورة الزخرف، ٥٧)، والأصل صدّه عنه يصده بالضمِ فقط لتعديه، ولكونه أصله جاء الضم مع الكسرِ فيه..." (إطفيش، ١٩٨٦ : ٢/ ٤٢) .

بهذه الأفعالِ التي جاءت بالوجهين الضّم شِذُوذًا، والكسر قياسا في عين مضارعِ الأفعال المضعفة، فقد جاء حكم محمد بن يوسف إطفيش موافق لحكمِ ابن النّاظم (ت٦٨٦ هـ) (ابن النّاظم، ٢٠٠٦: ٣٤ – ٣٦) في شرحِ خلاصة الأقوال، وحكم بحرق اليمني (ت٩٣٠هـ). في فتح الأقفال. (بحرق اليمني ١٩٩٣: ١٩٨) .

الاتجاه الثّاني: ما خالف القياس، وشاع استعماله فيما وردَّ فيه، وقد مثّل له محمد بن يوسف إطفيش، فقال: "وردَّ في الفصيحِ كاستحواذ بفتحِ الواو، فإنَّ العرب كلّهم، بل جلّهم ينطقون به، ونزل به القرآن الكريم، والقياس استحاذ بقلبِ الواو ألفا بعد نقل فتحها للساكن قبلها، لتحركها في الأصل، وانفَتاح ما قبلها..." (محمد إطفيش، ١٩٨٦م : ١/ ٢٩٥).

قال بحرق اليمني (ت٩٣٠ هـ) في فتحِ الأقفال: " ربما جاءوا بالمصدرِ المعتل من الإفعالِ، والاستفعال على وزنِ الصحيح لتصحيحهم فعله، نحو استحوذ استحواذًا وأغيمت السَّماء إغياما، والقياس: استحاذ استحاذة وأغامت السَّماء إغامة (بحرق اليمني، ١٩٩٣ : ١٩٨) .

JOBS
مجلة العلوم الأساسية
Journal of Basic Science
Print -ISSN 2306-5249
Online-ISSN 2791-3279
العدد الثامن عشر
٢٠٢٣م/١٤٤٥هـ

الاتجاه الثالث: ما خالف الاستعمال، ووافق القياس،ومثل له إطفيش:"وأم أوعال كها أو أقربا (ابن العجاج، ١٩٩٦ : ٢ / ٢٦٩)، والاستعمال، وأم أوعال مثلها؛لأنّهم لا يدخلون كاف الجر على الضمير استغناء عنها بمثل إذا كانت للتشبيه، وحملًا لغير التّشبيهيه على التّشبيهيه، وإلّا لزمهم إدخال الكاف على كاف المخاطب وياء المتكلم، وهو مستقبح"(محمد إطفيش، ١٩٨٦ : ١ / ٢٩٦).

الاتجاه الرّابع: الجائز، والمطّرد بالقياس، "ومن ذلك حوقل الرّجل أي صار شيخا أي كبير السّن، وضعف، سواء ضعف عن الجماع، أم لا، ولكن الضعف عنه من لوازم كبر السن، والحوقل الشّيخ الضعيف، قال الرّاجز:

يا قوم قد حوقلت أودنوت وبعض حيقال الرجال الموت (ابن العجاج، ١٩٩٦ : ١٧٠)

ويروى: وبعد حوقال، والقياس الأول؛ لأنَّ الواو الساكنة بعد كسر تقلب ياء، وحوقل أسرع في المشي، أما حوقل بمعنى قال لا حول ولا قوة إلّا بالله، فهو رباعي مجرد أصلي الواو، لأنّها في أصله وهي واو حول، وأصله لا حول ولا قوة إلّا بالله (محمد إطفيش ، ١٩٨٦ : ٢ / ٢٩٩) .

وقد كان هناك توافق بين العلامة إطفيش وشراح لاميَّة الأفعال في مسألة الوزن (فوعل)، وهو من أبنية الفعل المزيد فيه، ومثلوا له بالفعل (حوقل) (بحرق اليمني ، ١٩٩٣ : ١٤٤)

ثانيا – ومن طرائق التعبير بصيغ الأفعال الماضي، والمضارع، والأمر عند محمد بن يوسف إطفيش التي استعملها في الأحكام الصرفية في شرحه للاميَّة الأفعال منها: (قس)، (محمد إطفيش، ١٩٨٦م: ١/٣٣)، و(فليقس)، (محمد إطفيش، ١٩٨٦م: ٤/٣١٢)، و(ولايقاس عليه)، (محمد إطفيش، ١٩٨٦م: ١/١٥٦)، و(وإنّما يقاس)، (محمد إطفيش، ١٩٨٦م: ٤/٢٩٩)، و(لاينقاس)، (محمد إطفيش، ١٩٨٦م: ٤/٢٣٥)، و(يقاسان)، (محمد إطفيش، ١٩٨٦ : ٤ / ٣٤٥).

ومن أمثلة محمد بن يوسف إطفيش في استعمال الصيغ، والألفاظ التي جاءت باسلوب (الفعل) للدلالة على القياس، ما ذكره في مسألة الفعل المضموم العين له مصدران مقيسان إذا وردا من لفظ واحد، فقال: "ويعني أنَّ فعل بضم العين له مصدران مقيسان أحدهما فعالة بالفتح وهو الخامس كشجع شجاعة، والآخر الفعولة بالضم، وهوالسّادس كالمصدر الجاري على سهل وهو السُّهولة، يقال سهل سهولة، ومعنى كونهما مقيسية أنّهما إذا وردا من لفظ بحرق اليمني: ١٤٤ واحد استعملا جميعا، وإن لم يرد واحد منهما في لفظ فقس أحدهما فيه فعالة، أوفعولة (إطفيش، ١٩٨٦ : ٤ / ٣٠٥) .

JOBS
مجلة العلوم الأساسية
Journal of Basic Science
Print -ISSN 2306-5249
Online-ISSN 2791-3279
العدد الثامن عشر
٢٠٢٣م/١٤٤٥هـ

قال ابن الناظم (ت٦٨٦هـ): " و(فعالة) مقيس في مصدر (فعل) الذي الوصف منه على (فعيل)؛ نحو: شجع شجاعة فهو شجيع، وملح ملاحة فهو مليح(ابن الناظم ، د . ت : ١٣٣)، أمّا يقيس ابن النّاظم الفعالة في المضموم الّذي وصفه على فعيل فقط، أو على فعيل وغيره. مثل: كرم كريم اكرامة.

ومن أمثلة محمد بن يوسف إطفيش ما جاء في مسألة كثرة قياس المضاعف الّذي على وزن فعلال وفعللة، فيقول: "ويكثر في المضاعف الّذي على وزن زلزل ولملم فعلال ولايقاس، وأنّما يقاس فيه فعللة، وقيل يقاسان جميعا... وهو ظاهر اطلاق من أطلق قياسهما كزلزل زلزالا وزلزلة، وصلصل صلصالا وصلصلة، ولملم لملاما، ولملمة، ووسوس وسواسا، ووسوسة، بفتح أول فعلّلة، وكسر أول فعلال (محمد إطفيش ، ١٩٨٦ : ٤ / ٣٤٥) .

جاء ابن النّاظم (ت٦٨٦ هـ) في خلاصة الأقوال، في مسألة وزن (فعلال): " وقد جاء منه شيء على مثال (فعلال)، ليس بمطّرد، قالوا: زلزل زلزالا، وقلقل قلقالا (ابن الناظم ، د ت : ٩٠).

ذكر بحرق اليمني (ت٩٣٠ هـ) ثلاثة تنبيهات على المسألة أعلاه: " الأول: أنَّ المقيس الفعلّلة لا غير؛ لأنّه المطّرد في الرباعي المجرد، كدحرج... ولم يسمع الفعلال في شيء من الملحق بالرباعي إلّا قولهم حوقل حيقالا . وثانيهما: قد كثر الفعلال في الرباعي المضاعف، نحو: زلزل... وأجازوا فيه الفتح أيضا، فقالوا: زلزل زلزالا بالكسر، على القياس، وزلزالا بالفتح، وكثيرا ما يراد بالمفتوح منه الدّلالة على اسم الفاعل. ثالثهما: ماذكره في مصدر فعلل من الفعلال، والفعللة هو المقيس فيه، وممَّا سمع فيه أيضا: الفعللى، بفتح الفاء، نحو: قهقر القهقرى، والفعللى مضمومها (بحرق اليمني ، ١٩٩٣ : ١٩٢) .

ثالثا – مقترن مع الأحكام التّقويمية الأخرى مثل: (شاذ قياسا فصيح استعمالا)، (محمد إطفيش، ١٩٨٦م: ١/٩١، ١٠٢، ٢٢٢، ٩/٢)، و(قياسا مطّردا)، (محمد إطفيش: ١/١١٩، ٢٩٨)، و(جازت قياسا)، (محمد إطفيش، ١٩٨٦م: ١/١٥٨، ١٧٥، ٨٢/٢، ٢٣٥)، و(والكثرة دليل القياس) (محمد إطفيش، ١٩٨٦ ، ١ / ١٧٣) .

ومن أمثلة حكم القياس عند محمد بن يوسف إطفيش في ورود حكم القياس مع الأحكام التّقويمية الأخرى، ما قاله في مسألة محل قلّة فعل بالضم في المضاعف من غير باب التعجب، فقال: "وأما في بابه فكثير مقيس، وكذا باب المدح والذّم، فإنَّ كلَّ فعل مضعف العين واللام منه حرف واحد

JOBS
مجلة العلوم الأساسية
Journal of Basic Science
Print -ISSN 2306-5249
Online-ISSN 2791-3279
العدد الثامن عشر
٢٠٢٣م/١٤٤٥هـ

ضمن معنى المبالغة في مدح، أو ذم، أو تعجب، فإنَّه يحول من بنيته إلى فعل بضم العين، وتنقل ضمة العين إلى الفاء (محمد إطفيش، ١٩٨٦ : ١ / ١٧٧) .

في مسألة قلّة فعل بالضم في المضاعف من غير باب التَّعجب التي ذكرها محمد بن يوسف إطفيش لم تذكر في شرح بدر الدين على لاميَّة الأفعال لابن النَّاظم (ت٦٨٦هـ)،(ابن الناظم، د ت : ٢٨) ، كما لم يذكرها حمد الصعيدي (ت١٢٥٠هـ) في شرحه فتح المتعال (حمد الصعيدي، ١٤١٧ هـ : ١٨٣) ، ولكن وردت في فتح الأقفال لبحرق اليمني (ت٩٣٠هـ) مع عززت ولببت وشررت وحببت حق، وذكر أنَّه سمع فتحه (بحرق اليمني، ١٩٩٣ : ٤٤) .

الخاتمة :

في ضوء ما تقدّم في فصول الدّراسة, وما تم عرضه من أحكام تقويميّة صرح بها محمد بن يوسف إطفيش (ت١٣٣٢ هـ) في بيانه للمسائل الصَّرفية توصلت هذه الدّراسة إلى عدد من الاستنتاجات, والتي يمكن إجمالها بما يأتي :

١- من متابعة الإسلوب اللّغوي الّذي اتبعه محمد بن يوسف إطفيش تبين إنَّ إطلاق الحكم التّقويمي اللّغوي عنده كان معتمدا على القراءة الاستقرائية للغة، وقد اعتمد في هذه الأحكام على معايير متعددة كان أغلبها متكأ على الفهم اللّغوي الّذي ذكره اللّغويون السَّابقون لمحمد بن يوسف إطفيش.

٢- وقد استشهد في مواضع عدّة بما ذكره اللّغويون، كذلك وضح في الأحكام ما ذكره المتقدمون من علل واستدلالات لغوية بينت من خلالها حقيقة الحكم على اللّغة،

٣- وفي نتيجة الدراسة تبين أنَّ حكم القياس لا يقوم على التّقليل من أهمية اللّغة حتى وإن كانت تدلُّ على ما هو مردود فيها؛ ذلك لأنَّ الأساليب اللّغوية وبحسب ما بينه الشّارح هي كلام عربي متعدد المراتب وبهذا التّعدد تظهر جمالية الصياغة اللّغوية .

٤- أستند محمد بن يوسف إطفيش على موردين أساسيَّين في شرحه للاميَّة الأفعال الأول: المسموع والمروي من لسان العرب, وما تناقلته الكتب العربيَّة من مفردات اللُّغة العربيَّة, والثاني : هو اعتماده لما ذهب إليه أئمة اللُّغة في بيانهم لمسائل التّصريف حكما وتوجيها. كذلك اسعفت الشّارح ثقافته اللُّغويُّة الملمة بالمسائل الصرفيَّة وهو غالبا ما يتوسع بتقليبات المفردة، وطريقة استعمالها في اللّسان العربي .

JOBS
مجلة العلوم الأساسية
Journal of Basic Science
Print -ISSN 2306-5249
Online-ISSN 2791-3279
العدد الثامن عشر
٢٠٢٣م /١٤٤٥هـ

٥- إنَّ طريقة إطلاق الحكم عند محمد بن يوسف إطفيش (ت١٣٣٢هـ) تكون بعد ذكر المفردة، والحكم عليها بالحكم المقبول، أوالمرفوض، وصياغة الحكم تكون أمَّا أن يصوغ مفردة أي باستعمال مفردة واحدة, أو يطلق الحكم بطريقة التركيب, وذلك بجمع حكمين على المسألة الواحدة كأن يقول: قياس ضعيف، أو ضعيفا في القياس، جازت قياسا، شاذ قياسا، قياسا مطردا .

٦- تفاوت إطلاق الأحكام التقويميَّة في شرح اللاميَّة من حيث النسبة، فهو يكثر من أحكام مثل حكم القياس، ويقلّل من غيرها مثل حكم الفاشي، ولم يتبع منهجية معينة في إطلاق الحكم .

قائمة المصادر :

١. الاستشهاد والاحتجاج باللّغة، رواية اللّغة والاحتجاج بها في ضوء علم اللّغة الحديث, محمد عيد, عالم الكتب, ط٣، القاهرة, مصر, ١٩٨٨م.

a. الاقتراح في أصول النحو وجدله، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السُّيوطي (ت٩١١هـ)، تح: د. محمود فجال، وسمى شرحه (الإصباح في شرح الاقتراح) النَّاشر: دار القلم، دمشق, ط١، ١٩٨٩ م.

٢. ألفية ابن مالك في النحو، والتصريف المسماة الخلاصة في النحو نظمها، أبو عبد الله محمد جمال الدين بن عبد الله بن مالك الاندلسي (ت٦٧٢هـ), تح: سليمان بن عبد العزيز بن عبد الله العيوني، سلسة منشورات مكتبة دار المنهاج للنشر والتوزيع بالرياض ٨٥ ، مكتبة دار المنهاج للنشر، والتوزيع بالرياض، ١٤٢٨هـ.

٣. الأمثال، أبو عبيد القاسم بن سلام بن عبد الله الهروي البغدادي (ت٢٢٤هـ)،تح: د. عبد المجيد قطامش، النَّاشر:دار المأمون للتراث، ط١،١٤٠٠هـ- ١٩٨٠م.

٤. البحث اللّغوي عند العرب مع دراسة لقضية التأثير والتأثر، أحمد مختار عمر، ط٦، عالم الكتب، القاهرة، ١٩٨٨م.

٥. البرهان في علوم القرآن، بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي، خرج حديثه وقدم له وعلق عليه: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م.

٦. التعريفات، الشريف الجرجاني (ت٨١٦ هـ), تح: محمد صديق المنشاوي, محمد باسل عيون السود, دار الكتب العلمية, بيروت, لبنان, ٢٠٠٦م.

٧. الخصائص, أبو الفتح عثمان بن جني (ت٣٩٢هـ), تح: عبد الحكيم بن محمد, المكتبة التوفيقية, مصر, د ـ ت.

٨. خلاصة الأقوال على شرح لامية الأفعال، ابن الناظم الاندلسي, تح: احمد المغيني, د ـ ت.

٩. ديوان جرير، بشرح محمد بن حبيب، تحقيق: د. نعمان محمد أمين طه، الناشر: دار المعارف، القاهرة، مصر، ط٣.

١٠. ديوان زهير بن أبي سلمى، شرحه وقدم له، علي حسن فاعور، دار الكتب العالمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م.

١١. رسالة الحدود، علي بن عيسى بن علي بن عبد الله, أبو الحسن الرماني المعتزلي (ت٣٨٤هـ), تح: إبراهيم السَّامرائي, النَّاشر: دار الفكر, عمان, د ـ ت.

JOBS
مجلة العلوم الأساسية
Journal of Basic Science
Print -ISSN 2306-5249
Online-ISSN 2791-3279
العدد الثامن عشر
٢٠٢٣م /١٤٤٥هـ

١٢. صحيح مسلم، مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، (د. ت).

١٣. الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه, د. خديجة الحديثي, مطبعة جامعة الكويت, ١٩٧٤م.

١٤. شرح الشواهد الشعرية في أمهات الكتب النحوية، محمد بن محمد حسن شرَّاب، النَّاشر: مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٢٧هـ/ ٢٠٠٧م.

١٥. شرح لاميَّة الأفعال, محمد بن يوسف أطفيش (ت١٣٣٢هـ), سلطنة عمان, ١٩٨٦م.

١٦. شرح الكافية الشافية, أبو عبد الله جمال الدين محمد بن عبدالله ابن مالك الطائي الجياني (ت٦٧٢هـ), تح: عبد المنعم أحمد هريدي, الناشر: جامعة أم القرى مركز البحث العلمي، وأحياء التراث الإسلامي, كلية الشريعة، والدراسات الإسلامية, مكة المكرمة, ط١ ,دار المأمون للتراث، ١٤٠٢هـ- ١٩٨٢م.

١٧. الشواهد والاستشهاد في النحو, عبد الجبار علوان النَّايلة, مطبعة الزهراء, د. م, ١٩٧٦م.

١٨. الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي (ت٣٩٣هـ) تح: أحمد عبد الغفور عطار الناشر: دار العلم للملايين بيروت, ط٤, ١٤٠٧هـ / ١٩٨٧ م.

١٩. الضرائر وما يسوغ للشاعر دون النَّاثر، محمد شكري الآلوسي، المطبعة السلفية، مصر، ١٣٤١هـ.

٢٠.طبقات فحول الشعراء: محمد بن سلام الجمحي (ت٢٣٢ هـ)، تحقيق:محمود محمد شاكر، دار المدني. جدة.

٢١.العين، الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت١٧٥ هـ), تح: د. مهدي المخزومي، د. إبراهيم السَّامرائي, دار الرشيد للنشر, بغداد, العراق, ١٩٨٢م.

٢٢.فتح الأقفال وحل الإشكال بشرح لاميّة الأفعال المشهور بالشرح الكبير ، جمال الدين محمد بن عمر المعروف بحرق اليمني (ت٩٣٠ هـ), تح: د. مصطفى النحاس, النَّاشر كلية الآداب ـ جامعة الكويت, ١٤١٤هـ, ١٩٩٣م.

٢٣. فتح المتعال على القصيدة المسماة بلامية الأفعال، حمد بن محمد الرائقي الصعيدي المالكي (ت١٢٥٠هـ), , تح: إبراهيم بن سليمان البعيمي, النَّاشر: مجلة الجامعة الإسلاميَّة بالمدينة المنورة, ط١, ١٤١٧هـ .

٢٤. في أصول النحو، سعيد الأفغاني، ط٣، مطبعة جامعة دمشق، دمشق، ١٣٨٣هـ / ١٩٦٣م.

٢٥. في النحو العربي نقد، وتوجيه، مهدي المخزومي, المكتبة العصرية, صيدا, بيروت, ط١, ١٩٦٤م.

٢٦. القياس حقيقته, وحجيته، مصطفى جمال الدين, مطبعة نعمان, النجف الأشرف, العراق, ١٩٧٢م.

٢٧. القياس عند ابن جني في ضوء جهود الدَّارسين العراقيين، د. نهلة عبد الله الوائلي، وأطياف مرعب العبادي، مجلة كلية التربية، جامعة واسط، العدد ٤١، ٢٠٢٠م.

٢٨. القياس في النحو العربي, نشأته وتطوره ، سعيد جاسم الزبيدي، تح: النَّاشر: دار الشروق للنشر، والتوزيع, عمان, الأردن, ١٩٩٧م.

٢٩.الكتاب, عمر بن عثمان سيبويه (ت١٨٠ هـ), تح: عبد السلام هارون, دار الكتب العلمية, ط٣, بيروت, لبنان, ١٩٨٠م.

٣٠.لسان العرب، ابن منظور (ت٧١١ هـ) دار صادر للطباعة، والنشر بيروت لبنان ط١، ١٩٩٧م.

JOBS
مجلة العلوم الأساسية
Journal of Basic Science
Print -ISSN 2306-5249
Online-ISSN 2791-3279
العدد الثامن عشر
٢٠٢٣م /١٤٤٥هـ

٣١. لمع الأدلّة في أصول النّحو ،أبو البركات الانباري (ت٥٧٧هـ), تح: سعيد الأفغاني, مطبعة الجامعة السّورية, سوريا, ١٩٥٧م.
٣٢. المبسوط في القراءات العشر، أبو بكر أحمد بن مِهران النيسابوريّ، (ت٣٨١هـ)، تح: سبيع حمزة حاكمي، النّاشر: مجمع اللغة العربيَّة، دمشق، ١٩٨١م.
٣٣. المعجم الكبير، سليمان بن أحمد أيوب أبو القاسم الطّبراني، تحقيق: حمدي بن عبد السلفي، ط٢، مكتبة الزهراء، الموصل، ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٣م.
٣٤. معجم المصطلحات النحوية، والصرفية, د. محمد سمير اللّبيدي, مؤسسة الرسالة, دار الفرقان, ط١, ١٩٨٥م.
٣٥. معجم مقاييس اللغة، أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي (٣٩٥هـ), تح: عبد السلام محمد هارون النّاشر: دار الفكر عام النّشر: ١٣٩٩هـ /١٩٧٩م.
٣٦. من أسرار اللغة : د. إبراهيم أنيس، مكتبة الأنجلو المصرية، ط٢، ١٩٦٦م .
٣٧. البحوث المنشورة
٣٨. الفعل الثلاثي المجرّد والتّطوّر الدّلالي، د. مجيد خير الله الزّاملي، د. علي حسن الدّلفي، مجلة كليّة التّربيّة، جامعة واسط، العدد ١٧، ٢٠١٤م.

مجلة العلوم الاساسية
للعلوم التربوية والنفسية وطرائق التدريس للعلوم الاساسية